

## دور المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الإنفاق الرأسمالي (دراسة ميدانية على الشركات السعودية)

### The role of accounting information in rationalizing capital spending decisions (Field study on Saudi companies)

د. السامي عطا المنان عبد الرحيم محمد

قسم العلوم الإدارية والإنسانية، كلية المجتمع ببريدة، جامعة القصيم، المملكة العربية السعودية

Email: [Am.moheemmed@qu.edu.sa](mailto:Am.moheemmed@qu.edu.sa)

#### المستخلص

هدف البحث إلى إبراز دور المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الإنفاق الرأسمالي وتمثلت مشكلة البحث في قياس مدى إدراك القائمين على إدارة مؤسسات القطاع الخاص السعودية لأهمية المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الإنفاق الرأسمالي، ومدى استخدامه لهذه المعلومات عند اتخاذ القرارات الخاصة بالإنفاق الرأسمالي، والتعرف على المعوقات التي تحد من استخدام المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الإنفاق الرأسمالي.

لتحقيق أهداف هذا البحث وإيجاد حلول موضوعية لمشكلته افترض الباحث أن القائمين على إدارة مؤسسات القطاع الخاص السعودية يدركون أهمية المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الإنفاق الرأسمالي وأن القائمين على إدارة مؤسسات القطاع الخاص السعودية يستخدمون المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الإنفاق، وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وتم استخدام العديد من الأساليب الإحصائية المناسبة باستخدام الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)، وبعد اختبار الفروض تبين أن القائمين على إدارة مؤسسات القطاع الخاص السعودية يدركون أهمية المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الإنفاق الرأسمالي وأن القائمين على إدارة مؤسسات القطاع الخاص السعودية يستخدمون المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الإنفاق، وان هناك معوقات تحد من استخدام المعلومات المحاسبية أهمها ارتفاع تكلفة الحصول على هذه المعلومات.

وقد أوصى الباحث بتعزيز إدراك القائمين على إدارة مؤسسات القطاع الخاص السعودية وقناعتهم بأهمية استخدام المعلومات المحاسبية عند اتخاذ قرارات الإنفاق الرأسمالي، وتعريفهم بمزايا الاستخدام من حيث جعل هذه القرارات أكثر رشداً بالإضافة إلى تشجيع القائمين على إدارة مؤسسات القطاع الخاص السعودية لزيادة معارفهم بطبيعة المعلومات المحاسبية، وإيضاح أثرها على اتخاذ القرارات، وكيفية استخدامها لهذه الغاية.

**الكلمات المفتاحية:** المعلومات، المحاسبية، ترشيد، قرارات، الإنفاق، الرأسمالي.

## **The role of accounting information in rationalizing capital spending decisions (Field study on Saudi companies)**

### **Abstract**

The research aims to highlight the role of accounting information in the rationalization of capital spending decisions and represented the research problem in measuring the extent of awareness of the administrators of the Saudi private sector institutions of the importance of accounting information in the rationalization of capital spending decisions, and the extent of use of such information when making capital spending decisions, and to identify the obstacles that limit the use of accounting information in the rationalization of capital spending decisions.

To achieve the objectives of this research and to find objective solutions to his problem researcher assumed that those in charge of the Saudi private sector management realize the importance of accounting information in the rationalization of capital spending decisions and that those in charge of the Saudi private sector management using accounting information in the rationalization of spending decisions, and the researcher used the descriptive analytical method, It was the use of many of the appropriate statistical methods using the Statistical Package for Social Sciences (SPSS), and after testing hypotheses show that those in charge of the Saudi private sector management realize the importance of accounting information in the rationalization of capital spending decisions and that those in charge of the Saudi private sector management using accounting information in the rationalization spending decisions, and that there are impediments to limit the use of accounting information is the most important of the high cost of obtaining this information.

The researcher recommended the strengthening of awareness of those in charge of the Saudi private sector management and their belief in the importance of using accounting information when making capital spending, and introduce them to the benefits of use in terms of making these decisions more rational decisions in addition to encouraging those in charge of the Saudi private sector management to increase their knowledge of the nature of the accounting information, and to clarify its impact on decision-making, and how to use them for this purpose.

**Keywords:** Information, Accounting, Rationalization, Decisions, Spending, Capital

## الإطار المنهجي:

### تمهيد:

يعيش العالم اليوم عصر المعلومات وأنظمتها وتقنياتها والبحث عن أفضل استخدامات لها بأقل تكلفة لإنتاجها، ذلك لأن من المفترض بصفة عامة أن المعلومات السليمة قد تؤدي إلى قرارات سليمة، ومن ثم تؤثر هذه القرارات سلباً أو إيجاباً على موارد المجتمعات وثرواتها وبالتبعية رفاهية أفرادها، كما تؤدي إلى كشف الإمكانيات الحقيقية لتقدم المجتمعات ونماؤها.

قد ازدادت أهمية أنظمة المعلومات بصفة عامة، وأنظمة المعلومات المحاسبية بصفة خاصة في العصر الحديث نتيجة للعديد من العوامل والمتغيرات، فالعالم يعيش ثورة علمية في جميع المجالات لم يسبق لها مثيل في حياة البشرية، وقد أدت تلك الثورة وما زالت إلى تعقد الحاجات والمصالح وتشابكها، وتنوع وتغير سبل تحقيقها، وزيادة الحاجة إلى معلومات مفيدة وصالحة عن متغيراتها الهائلة ومؤثراتها ونتائجها، وأدى ذلك بالتبعية إلى آثار ملحوظة على طريقة إدارة الموارد الاقتصادية المتاحة للمؤسسات، واتخاذ القرارات السليمة في شأن تخصيصها وتوجيهها إلى أوجه الاستخدام البديلة، ومتابعة كفاءة وفعالية استخدامها في تحقيق النتائج المرغوبة من هذا الاستخدام.

تعرف قرارات الإنفاق الرأسمالي بأنها القرارات التي يتم اتخاذها لشراء وحيازة أصول يزيد عمرها الإنتاجي عن فترة مالية واحدة، إلا أن القرارات المتعلقة بالإنفاق الرأسمالي تنصب أساساً على قرارات الشراء لأصول جديدة. ونظراً لأهمية الدور الذي يجب أن تضطلع به المحاسبة في توفير المعلومات الضرورية لاتخاذ القرارات، فإنه يجب عليها أن تنهض لتنتج وتوفر بيانات محلية ودولية على حد سواء تفيد في ترشيد قرارات الإنفاق الرأسمالي، مع الأخذ في الحسبان ظاهرة تغير أسعار الصرف وتعدد مصادر الشراء للأصول الثابتة وتعدد الأصول ممكنة الشراء ودراسة ذلك كله في ظل حالات عدم التأكد والمخاطرة، ومن هنا يأتي هذا البحث لإلقاء الضوء على مدى رشد قرارات الإنفاق الرأسمالي في مؤسسات القطاع الخاص السعودية ومدى توفير هذه المؤسسات لبيانات محاسبية محلية ودولية والاعتماد عليها في الوصول إلى قرارات إنفاق رأسمالي أكثر رشداً.

### مشكلة البحث:

تعتبر عملية اتخاذ القرار الرأسمالي معقدة، فهي تتطلب الموازنة في اتخاذ القرار واستقرار الأحداث المستقبلية وإدراك أبعاد ذلك القرار قبل اتخاذه، ولا سيما أن قرارات الإنفاق الرأسمالي تنطوي على مخاطرة كبيرة سببها الرئيسي الآثار المترتبة على تلك القرارات.

قد تواجه بعض الإدارات العليا صعوبات لاتخاذ القرار الرأسمالي السليم، إما نتيجة عدم المقدرة على فهم وتحليل المعلومات المحاسبية أو لعدم كفايتها، الأمر الذي يجعل متخذ القرار يعتمد على خبرته الشخصية في توجيه قراره الرأسمالي، وبالتالي فإن هذه القرار لن يبنى على أسس سليمة، مما يؤثر في بعض الأحيان سلباً على القرار الرأسمالي. نظراً لأن القرار السليم المعتمد على المعلومات السليمة يؤدي إلى زيادة قيمة الشركة، وفي المقابل القرار الخاطئ يؤدي إلى مخاطر تمتد آثارها إلى سنوات متعاقبة، فإن مشكلة الدراسة تتركز حول الأسئلة التالية:

1- هل يدرك القائمون على إدارات مؤسسات القطاع الخاص في المملكة العربية السعودية دور المعلومات

المحاسبية في ترشيد قرارات الإنفاق الرأسمالي؟

- 2- هل يستخدم القائمون على إدارات مؤسسات القطاع الخاص في المملكة العربية السعودية المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الإنفاق الرأسمالي؟
- 3- هل توجد معوقات تحد من استخدام القائمين على إدارات مؤسسات القطاع الخاص في المملكة العربية السعودية للمعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الإنفاق الرأسمالي؟

### فرضيات البحث:

يقوم البحث على اختبار الفرضيات التالية:

- الفرضية الأولى:** يدرك القائمون على إدارات مؤسسات القطاع الخاص في المملكة العربية السعودية دور المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الإنفاق الرأسمالي.
- الفرضية الثانية:** يستخدم القائمون على إدارات مؤسسات القطاع الخاص في المملكة العربية السعودية المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الإنفاق الرأسمالي.
- الفرضية الثالثة:** توجد معوقات تحد من استخدام القائمين على إدارات مؤسسات القطاع الخاص في المملكة العربية السعودية للمعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الإنفاق الرأسمالي.

### أهمية البحث:

في ظل التطورات التكنولوجية المتسارعة في العالم وانفتاح العالم على بعضه البعض واشتداد حدة المنافسة العالمية ووجوب زيادة القدرة التنافسية للمؤسسات العامة ، فقد أصبح من الضروري على إدارات المؤسسات ترشيد قرارات الإنفاق الرأسمالي لاسيما وان قرارات الإنفاق الرأسمالي تحتاج إلي مبالغ مرتفعة نسبياً تؤثر علي ربحية المؤسسة، ناهيك عن تأثير ذلك علي مؤشرات المخاطرة في المؤسسة ، إذ أن الرجوع عن قرارات الإنفاق الرأسمالي أو عكسها صعبة للغاية خاصة بعد تنفيذ جزء منها، إضافة إلي إن قرارات الإنفاق الرأسمالي تستوجب عملية تقييم لأحداث المستقبل وهي عملية غير دقيقة بطبيعتها لأن عملية التنبؤ بالمستقبل عملية معقدة يكتنفها الغموض بسبب التغير السريع للظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والتكنولوجية ، الأمر الذي يستوجب علي إدارات المؤسسات الاهتمام بتوفير البيانات المحاسبية واستخدامها لترشيد قرارات الإنفاق الرأسمالي وجعل هذه القرارات قائمة علي أسس وبيانات علمية متينة تخفض من مخاطرها وتزيد من فعاليتها ، وهذا بدوره يفيد في ترشيد قرارات الإنفاق الرأسمالي ومن ثم زيادة قيمة الشركة وبالتالي زيادة الدخل القومي .

### أهداف البحث:

- 1- إبراز أهمية استخدام المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الإنفاق الرأسمالي.
- 2- قياس مدي إلمام القائمين على إدارة مؤسسات القطاع الخاص السعودية لدور المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الإنفاق الرأسمالي.
- 3- تحديد مدي استخدام القائمين على إدارة مؤسسات القطاع الخاص السعودية للمعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الإنفاق الرأسمالي.

4- التعرف على معوقات استخدام المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الإنفاق الرأسمالي بمؤسسات القطاع الخاص السعودية.

5- تقديم التوصيات التي يمكن أن تساهم في الارتقاء بعملية اتخاذ القرارات الرأسمالية لدى مؤسسات القطاع الخاص بالمملكة العربية السعودية.

### مناهج البحث:

استخدم الباحث المناهج التالية:

1- المنهج الوصفي: لوصف وتفسير نتائج الدراسة التطبيقية واختبار الفرضيات.

2- المنهج الاستقرائي: بهدف استقراء بعض الكتابات والدراسات السابقة التي يتضمنها الفكر المحاسبي المتعلق بموضوع البحث، وكيفية الاستفادة منها في معالجة مشكلة البحث.

### مصادر جمع البيانات:

تم جمع البيانات من خلال استبيان مكون من ثلاثة أقسام:

القسم الأول: يهدف إلى قياس مستوى الإلمام بأهمية توفير معلومات محاسبية (محلية ودولية) عند اتخاذ قرارات الإنفاق الرأسمالي.

القسم الثاني: يهدف إلى قياس مدى الاستخدام الفعلي للمعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الإنفاق الرأسمالي.

القسم الثالث: يهدف إلى تحديد معوقات استخدام المعلومات المحاسبية عند اتخاذ قرارات الإنفاق الرأسمالي.

### حدود الزمانية والمكانية:

الحدود الزمانية: من العام 2010م حتى العام 2015م.

الحدود المكانية: المملكة العربية السعودية.

### أساليب تحليل البيانات:

لأغراض تحقيق أهداف البحث واختبار فرضياته تم استخدام المدخل الوصفي التحليلي، كما تم استخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) لاختبار مدى صحة فرضيات البحث.

### ثالثاً: مفهوم المعلومات:

تم تعريف المعلومات بأنها (بيانات تم تشغيلها بطريقة معينة أدت إلى الحصول على نتائج ذات معنى مفيد لمستخدميها) (علي، 2008م).

كما تم تعريف المعلومات بأنها (معرفة لها معنى وتفيد في تحقيق الأهداف) (الدهراوي، 2002م).

وكذلك تم تعريف المعلومات بأنها (حقائق أو مدلولات أو ملاحظات أو أي شيء آخر يضيف إلى المعرفة وقد تكون في صورة كمية أو غير كمية) (جمعة، العريبي، و الزعبي، 2007م).

والاختلاف في التمييز بين المصطلحين من التعريفات السابقة يمكن إرجاعه إلى أن:

أ. البيانات هي تجميع للحقائق التي تسجل حدثاً تم أو سيتم، أما المعلومات فهي حقائق ذات قيمة لغرض محدد، حيث

أن المعلومة هي الأساس الذي تركز عليه التصرفات الرشيدة، بمعنى أنها تؤثر على سلوك مستقبلها، وعندئذ لا

تصبح البيانات معلومات إلا إذا توفر فيها عنصر التأثير.

ب. البيانات تعبر عن حقائق موجودة، بينما المعلومات هي ما يفهمه الشخص المستخدم لهذه البيانات، أي المعنى المتضمن فيها، وبالتالي تؤدي إلى زيادة المعرفة المستخدمة.

ج. ترتبط البيانات بخصائص الذاتية وما تشتمل عليه من حقائق، بينما المعلومات ترتبط باستخدام معين أو مشكلة معينة.

وفي سياق تعرضنا إلى مفهومي البيانات والمعلومات وأوجه الاختلاف بينهما، يمكن تعريف البيانات بأنها حقائق أولية تقتصر إلى معنى عام، تحتاج إلى عملية معالجة وتحليل للحصول على المعلومة.

أما المعلومات هي بيانات تمت معالجتها وتحليلها لتكون ذات نفع لمستخدمها في عملية اتخاذ القرار.

### 3- مفهوم البيانات والمعلومات المحاسبية:

البيانات والمعلومات تنقسم حسب قابليتها للقياس إلى:

أ- بيانات ومعلومات كمية.

ب- بيانات ومعلومات وصفية.

المعلومات الكمية هي الحقائق التي يمكن ملاحظتها أو التحقق منها أو عدّها مثل كمية الإنتاج، عدد الآلات الإنتاجية، ... الخ، ويمكن أن تقسم إلى بيانات ومعلومات معبر عنها بالوحدات النقدية، بينما الوصفية منها فهي تتكون من انطباعات واحتمالات لا يمكن التعبير عنها بصورة كمية أو عددية، فعند القول بأن مشروع ما يحقق عائداً على الاستثمار قدره 25% فهي تعتبر معلومة كمية، بينما عند القول بأن هذا المشروع استراتيجي أو هام فإنها تعتبر معلومة وصفية، وبناءً على هذا التقسيم يمكن تقديم بعض المفاهيم الخاصة بالبيانات والمعلومات المحاسبية:

**المفهوم الأول:** المعلومات المحاسبية بشقيها النقدي أي المعبر عنه بالوحدات النقدية مثل سعر التكلفة وقيمة المبيعات، وغير النقدي مثل كمية المخزون، عدد الآلات الإنتاجية والعمر الإنتاجي للآلة. وبذلك فهي تشمل كل البيانات والمعلومات الكمية والإحصائية التي تنطبق عليها طرق المعالجة في النظام المحاسبي (بلعجوز، 2002م).

**المفهوم الثاني:** المعلومات المحاسبية هي كافة المعلومات الناتجة عن قيام المؤسسة بوظائفها المختلفة من شراء، إنتاج، تمويل، بيع، سواء كانت وصفية أو كمية، ولترسيخ مرامي المحاسبة الإدارية، يتوجب على المحاسب أن يوسع من نطاق الأساليب المحاسبية التقليدية، ويلجأ إلى الأساليب السلوكية والرياضية ليشتمل لنفسه أساليب حديثة تتناسب مع معطيات الإدارة الحديثة من المعلومات، وهذا يحتم توافر قاعدة أوسع من البيانات المحاسبية (أحمد، 1991م).

بالتالي يجب أن يتوسع مفهوم البيانات والمعلومات المحاسبية ليشتمل على:

1- **البيانات والمعلومات الكمية:** سواء المعبر عنها بالوحدات النقدية أو بوحدات قياس أخرى كحجم الإنتاج أو

كمية المواد الخام.

2- **البيانات والمعلومات الوصفية:** مثل العلامة التجارية، نوع المنتج، ... الخ. وهي تعتبر مكملة لسابقتها وتساعد

في الإجراءات الممهدة لاتخاذ القرارات.

## ثانياً: أنواع المعلومات:

يمكن تقسيم المعلومات إلى الأنواع التالية (مشرقي، 1997م):

### 1-المعلومات الذاتية:

يقوم المدير في اغلب الأحيان على استخدام الخبرة العملية والمعرفة الشخصية التي اكتسبها في دراسة الحالات القائمة التي تساعده في اتخاذ القرار وتسمى هذه الطريقة بالطريقة الحدسية. إن ميزات هذه المعلومات صعوبة التعبير عنها ببراهين تجريبية أو موضوعية لأنها معلومات عرفناها نتيجة المناقشات والمحاكمات من خلال البيئة المحيطة. وقد تكون هذه المعلومات شخصية لها فائدة كبيرة غير أنها غير كافية لاتخاذ قرار مناسب نتيجة تطور العلوم واعتبار القرارات لها مواضيعها العلمية وقواعدها وضوابطها. فمثلاً مدير إحدى الشركات الفنية يراقب سير الأعمال الفنية في أحد المشاريع الصناعية فيشكل له انطباعات ومعلومات لا باس بها دون الحاجة إلى الاستفسار وباعتبار انه غير مختص فانه لن يستطيع أن يقوم بهذا العمل بشكل سليم وبالتالي تقويمه يكون خاطئاً وقراره غير سليم. أما مثلاً في حالة المدير الهندسي في شركة إنتاجية يتمتع بخبرة واسعة فإذا دخل إلى أحد ورش الصيانة التي تقع تحت إشرافه فيستطيع أن يقوم الوضع والانطباعات بشكل سليم ويتخذ قراره بالاستناد إلى المعلومات التي حصل عليها بشكل أفضل ومناسب.

### 2-المعلومات الجوهرية:

تعتبر المعلومات الجوهرية العود الفقري لعملية اختيار البدائل حيث تحديد هذه الحلول يكون الخطوة الأساسية التي تتعلق بتوزيع الموارد لنتمكن من القيام بعمل ما. فمثلاً لإقامة مشروع يتطلب عمال فهناك بديلين على الأقل بان نجلب عمال من خارج هذه المنطقة أو نقوم بتأهيلهم من سكان هذه المنطقة. وبالتالي تحديد البديل يتطلب معرفة الظروف الخارجية التي تؤثر على نتائج هذا البديل ضمن الأوضاع المستقبلية للاقتصاد الوطني، ونشير بان هناك عوامل يصعب التحكم فيها كالتضخم النقدي والتنبؤ بظروف السوق وبالتالي يقوم متخذ القرار أو الإداري بترتيب البدائل وفق سلم الأولويات وتحديد احتمالات تحقق حالات الطبيعة المتوقعة في السوق لنكون ما يدعى بمصفوفة العائد أو مصفوفة القرار. وهذا لا يكفي إذا لم يرتبط بتعيين المعايير اللازمة لتقييم البدائل وهذا التقييم قد يعبر عنه بشكل نقدي (تكاليف أو أرباح) أو بشكل منفعة مثل رضا الزبائن وغيره. فمثلاً زراعة الفول في منطقة زراعية معينة بدلاً من زراعة القمح قد لا يدر أرباحاً جيدة فيما إذا اعتمدنا معيار الربح ولكن على المدى البعيد في السنوات المقبلة قد يكون زراعة الأرض بالقمح قد يعطي مردود جيد لان الفول قد أعطى للتربة عنصر الأزوت وهذا ما يزيد الإنتاج في السنوات المقبلة وبالتالي يكون معيار إعطاء التربة عنصر الأزوت يكون هذا الأفضل. وبالتالي فان المعايير تشكل الذي لا يمكن اتخاذ قرار مناسب بدونه.

### 3-المعلومات التوضيحية:

بما أن الإنتاج مادته الأساسية هي المواد الأولية بأشكالها المختلفة كذلك الإداري فان مادته هو المعلومات وبالتالي كلما كانت هذه المعلومات تفصيلية أو أكثر توضيحاً يكون اتخاذ القرار بشكل مناسب وسليم، فمثلاً قد يرغب مدير المبيعات في زيادة مبيعاته عن طريق تخفيض سعر بيع الوحدة من إنتاجه كأن يقرر تخفيض سعر السلعة بنسب مختلفة 5% أو 10% أو 15% ولكن هذا يرتبط باحتمال قيام الشركات المنافسة بتخفيض أسعار سلعتها أيضاً، وبالتالي يترتب على المدير في الشركة اختيار قراره أو بديله باحتمال تخفيض سعر السلع المنتجة من قبل الشركات المنافسة.

وقد يتعلق القرار بالمعلومات التي تعطى لكل معيار عندما لا تكون هذه المعايير ذات أهمية واحدة لكل البدائل، فمثلاً إقامة مشروع في منطقة نائية يكون غير مربح لدى الدولة نظراً لبعده عن المواد الأولية اللازمة نتيجة بعد المسافة وكذلك جلب المنتجات وتخزينها في المستودعات ولكن من جهة ثانية قد يكون الهدف من إقامته هو تطوير هذه المنطقة وتشغيل اليد العاملة العاطلة الموجودة في هذه المنطقة بدلاً من أن يأتوا إلى المدن الأخرى وبالتالي يكون الهدف الاجتماعي بتشغيل اليد العاملة أكثر أهمية من الحصول على الأرباح التي يمكن أن نجنيها من إقامة هذا المشروع.

#### 4-تقسيم المعلومات:

إن مفهومي البيانات والمعلومات يبدو أن التمييز بينهما أمراً صعباً نسبياً خاصة في مجال التطبيق العملي، إذ ما يعد معلومة في موقف معين قد يمثل مجرد بيانات في موقف آخر، وعلى ذلك فإننا سنتناولها كمصطلح واحد بغية التبسيط.

تنقسم المعلومات إلى عدة تقسيمات متعددة ومختلفة باختلاف الزاوية التي ينظر منها والغرض الذي تهدف إليه ويمكن عرض هذه المعلومات كما يلي:

- أ- حسب مصدر الحصول عليها: نجد معلومات داخلية ومعلومات خارجية.
- ب- حسب غرض الاستخدام: نجد معلومات لغرض التخطيط، معلومات لغرض الرقابة ومعلومات لغرض اتخاذ القرار.
- ج- حسب الفترة الزمنية: معلومات تاريخية، معلومات اتخاذ القرار.
- د- حسب درجة التفصيل: معلومات إجمالية، معلومات تفصيلية.
- هـ- حسب قابليتها للقياس: معلومات كمية، معلومات وصفية.
- و- حسب التقسيم الوظيفي: معلومات مالية ومحاسبية، معلومات تسويقية، معلومات الإنتاج ومعلومات الأفراد.

#### رابعاً: مفهوم وتعريف الإنفاق الرأسمالي:

هو استثمار الأموال المتاحة بأصول طويلة الأجل بشكل أمثل لتحقيق العوائد المستقبلية ولعدد من السنين القادمة، ويقع ضمنها أيضاً الاستثمار في الأنشطة طويلة الأجل التي تدخل ضمن إطار العمليات التشغيلية والتي عمر الاستثمار بها أكثر من سنة.

(والاستثمار عبارة عن إنفاق الأموال في أصول يستخدمها المشروع لفترة طويلة، ويترتب على ذلك أن الإيرادات المتحققة والآثار التي تترتب عليها تستمر لفترة زمنية طويلة أيضاً ويمكن تعريف الاستثمار بأنه إنفاق الأموال لشراء سلع إنتاجية لغرض إنتاج السلع أو الخدمات والحصول على الإيرادات المستقبلية) (شبيب، 2007م).

الهدف من الاستثمار تحقيق نمو حقيقي في الإنتاج، ويؤدي إلى خلق فرص عمل جديدة وزيادة الإنتاج القومي والدخل ورفع مستوى المعيشة وتحقيق النمو في هيكل الإنتاج والعمل على تدريب وتطوير العاملين إضافة إلى زيادة الأرباح والعائد على الاستثمار ورفع سعر السهم في السوق المالي.

لذلك فإن الاستثمارات في الأصول طويلة الأجل تهدف إلى تحقيق الأرباح وتؤثر الاستثمارات الرأسمالية على قيمة المشروع، إذ أنها تحدد حجمه واتجاهه وسرعة نمو المشروع ودرجة الخطر التي يتعرض لها،



ولذلك تهدف الإدارة المالية إلى أن يكون الإنفاق الرأسمالي في أنشطة تأتي بعوائد مثالية لان هذه الاستثمارات سوف تربط المشروع بنشاط معين وخط إنتاجي محدد وطريقة تشغيل لا يمكن تغييرها لفترة زمنية قادمة. يتم إعدادها ضمن موازنة الاستثمارات أو قرارات الإنفاق الرأسمالي، ويهدف هذا إلى إنفاق الأموال بنشاطات تدر عوائد مجدية اقتصادياً يتوقع الحصول عليها في المستقبل ولفترات طويلة قادمة، أي يتم توزيع العائد المتوقع منها على عدد من السنين القادمة بسبب طول عمر هذه الأصول وتشغيلها.

أن هذه الاستثمارات سوف تجعل المشروع يمارس نشاط معين من الإنتاج وطريقة محددة من الأعمال لفترة زمنية طويلة الأجل، وهو نوع من المبادلة أو التضحية بالإنفاق الحالي أو المبدئي بإيرادات مستقبلية متوقعة الحصول عليها.

من جانب آخر فقد تكون القرارات الاستثمارية عبارة عن إضافة أو تعديل أو تبديل للأصول الثابتة طويلة الأجل للمشاريع القائمة حالياً، والاستثمار من الناحية المالية يعني التخلي عن إيرادات مالية سائلة مقابل توقع الحصول على مكاسب مالية بديلة في فترات زمنية لاحقة، وتكون المبالغ المنفقة على الاستثمار الرأسمالي عادة كبيرة الحجم، ولذلك كلما كانت الإيرادات أكبر من المصروفات المنفقة على الاستثمار كان هذا الاستثمار ناجحاً ومفيداً، ونظراً لأن مثل هذه القرارات ستؤثر على المشروع ومستقبله فان التخطيط لتنفيذها يعتمد على التنبؤ طويل الأجل، وعليه فان أي أخطاء في التقدير أو التكاليف قد تؤدي إلى نتائج خطيرة على المشروع، لان إضافة مصنع جديد أو خط إنتاجي جديد يعني الارتباط بموقع ونوع وكلفة محددة طول العمر الإنتاجي للأصل مما يتطلب اعتماد دراسات جدوى اقتصادية دقيقة، وأن تكون القرارات الاستثمارية للمدير المالي مثالية أو اقرب إليها.

يعد إعداد الميزانية التقديرية الرأسمالية الطريقة المفضلة لتحديد مقدار التدفقات النقدية الداخلة والخارجة الناجمة عن الاستثمار الرأسمالي، مما يعني ضرورة إدخال بعض المفاهيم الأساسية عند إعداد الميزانيات الرأسمالية واتخاذ القرارات الاستثمارية كالقيمة الزمنية للنقود لمعالجة طول الفترة الزمنية للمكاسب المتوقعة الحصول عليها واختيار أسعار الخصم وتأثير أسعار الفائدة ومعدلات التضخم ودرجة النمو والاستقرار الاقتصادي وطبيعة المنافسة والنظام الضريبي واحتساب الكلفة والعائد والخطر.

لخلق دوافع حقيقية لتحويل الفوائض المالية إلى استثمارات يجب أن تتوفر العديد من العوامل الأساسية لإنجاح هذه الاستثمارات منها ارتفاع درجة الوعي الاستثماري وتوفر المناخ الاقتصادي، القانوني، الاجتماعي والسياسي مع توفى الأمان وحماية حقوق المستثمرين إضافة لوجود سوق مالي كفاء وفعال في المكان والزمان المطلوبين للاستثمار وأن توفر هذه الأسواق شروط العمق والاتساع والديناميكية وسرعة الاستجابة للأحداث.

في ضوء ما ورد أعلاه يمكن تعريف الاستثمار الرأسمالي على أنه مقدار التضحية التي يتحملها المستثمر بمنفعة حالية يمكن تأجيل تحقيقها إلى المستقبل بقصد الحصول على منفعة مستقبلية أكبر من تلك التي يمكن إشباعها الآن، وهو بهذا المعنى التخلي عن أموال يمتلكها المستثمر في الوقت الحاضر مقابل الانتظار لفترة زمنية مقبلة بهدف الحصول على تدفقات مالية لاحقة تعوض عن القيمة الحالية لهذه الأموال، وكذلك عن النقص المتوقع في قيمتها الشرائية بفعل عامل التضخم مع توفير عائد مجزي مقابل تحمل المخاطر الناجمة عن تغير الظروف واحتمال عدم الحصول على التدفقات المتوقعة الحصول عليها مستقبلاً لان جميع الاستثمارات تعتمد التنبؤ لحصر تدفقاتها النقدية ولها

قيمة مستقبلية غير مؤكدة ولذلك فإن المنطق الاقتصادي العقلاني يفرض على الإدارة العليا والمالية أن تختار المشاريع الاستثمارية ذات الجدوى الاقتصادية العالية والتي تعظم قيمة المشروع في نهاية المطاف.

من هنا يمكن تعريف الاستثمار الرأسمالي (هو التضحية بمنفعة حالية يمكن تحقيقها عن طريق الاستهلاك يهدف إلى الحصول على منفعة مستقبلية أكبر يمكن تحقيقها من إشباع مستقبلي عن طريق زيادة الدخل ثم الاستهلاك) (شبيب، 2007م)

بمعنى آخر يمكن أن نقول أن الاستثمار الرأسمالي هو التخلي عن أموال يملكها المستثمر في الوقت الحاضر مقابل الانتظار لفترة زمنية مستقبلية بهدف الحصول على تدفقات مالية لاحقة تعوض عن القيمة الحالية لهذه الأموال وكذلك عن النقص المتوقع في قيمتها الشرائية بفعل عامل التضخم، إضافة إلى الحصول على عائد مجزي مقابل تحمل الخطر الناجم عن تغير الظروف واحتمالات عدم تحقيق التدفقات النقدية الداخلة المتوقع الحصول عليها في المستقبل، ولذلك على المدير المالي أن يختار المشاريع الاستثمارية ذات الجدوى الاقتصادية والفنية التي تعظم قيمة أو ثروة المشروع، فالمفروض بالاستثمارات الرأسمالية أن تحقق أكبر إيراد ممكن لتغطية احتمال عدم تحقيق التدفقات النقدية المتوقعة.

لغرض تحديد حجم الاستثمار الأمثل لكل مشروع يتطلب الأمر تحديد النقطة التي يتساوى بها المردود الحدي للاستثمار مع الكلفة الحدية للاستثمار ولتحقيق هذا الهدف يجب أن تحقق الاستثمارات الرأسمالية أكبر إيراد ممكن، ولتحديد حجم الاستثمار يتطلب الأمر الوصول إلى النقطة التي يتساوى بها المردود الحدي للاستثمار مع الكلفة الحدية للاستثمار.

#### خامساً: الشركات المدرجة بالسوق المالية السعودية:

ويتم توزيع الشركات المدرجة في السوق على خمسة عشر قطاعاً هي: قطاع المصارف والخدمات المالية ويضم (11) مصرف، وقطاع الصناعات البتروكيميائية ويضم (14) شركة، وقطاع الاسمنت ويضم (13) شركة، وقطاع التجزئة ويضم (13) شركة، وقطاع الطاقة والمرافق الخدمية ويضم (2) شركة، وقطاع الاتصالات وتقنية المعلومات ويضم (5) شركات، وقطاع الزراعة والصناعات الغذائية ويضم (16) شركة، وقطاع التأمين ويضم (35) شركة، وقطاع شركات الاستثمار المتعدد ويضم (7) شركات، وقطاع الاستثمار الصناعي ويضم (14) شركة، وقطاع التشييد والبناء ويضم (16) شركة، وقطاع التطوير العقاري ويضم (8) شركات، وقطاع النقل ويضم (4) شركات، وقطاع الإعلام والنشر ويضم (3) شركات، وقطاع الفنادق والسياحة ويضم (3) شركات. (هيئة السوق المالية، 2010م).

#### سادساً: مجتمع وعينة البحث:

يتمثل مجتمع البحث في مؤسسات القطاع الخاص المدرجة في السوق المالية السعودية مع اشتراط مرور (10) سنوات على تأسيس المؤسسة لتكون قد بدأت بإحلال أصولها القديمة بأخرى جديدة وبدأت باتخاذ قرارات بشأن التوسع، كما جاء اختيار قطاع المؤسسات الخاصة السعودية ليكون موضع البحث لكونه القطاع الأكثر تعاملًا مع الأصول الثابتة واهتماماً بقرارات الإنفاق الرأسمالي.

أما عينة الدراسة فتمثل فيما يلي:

- عدد (75) فرد، وذلك باختيار عدد (5) أفراد من كل شركة تم اختيارها عشوائياً من كل قطاع من قطاعات السوق المالية السعودية والبالغ عددها (15) قطاع والذين يمثلون مجموعة المدراء الماليين ورؤساء الحسابات والمراجعين الداخليين.
  - عدد (5) أفراد تم اختيارهم عشوائياً من الشركات المدرجة بالسوق المالية السعودية والذين يمثلون مجموعة مدراء عموم الشركات.
- سابعاً: اختبار الفرضيات:

### جدول رقم (1)

اختبار الفرضية الأولى (يدرك القائمون على إدارات مؤسسات القطاع الخاص في المملكة العربية السعودية دور المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الإنفاق الرأسمالي)

رقم العبارة	العبارة	قيمة مربع كاي	درجة الحرية	القيمة الاحتمالية	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوسيط	الاستنتاج	التفسير
1	يعد توفير المعلومات المحاسبية واستخدامها عند الإنفاق الرأسمالي أمراً ضرورياً.	7.2	1	0.01	4.35	.480	4.00	دالة	موافق بشدة
2	في ضوء التطورات المتسارعة وتوفير البدائل المتعددة توفير معلومات محاسبية تساعد في اتخاذ قرارات الإنفاق الرأسمالي يعد أمراً حتمياً.	28.98	2	0.00	4.09	.620	4.00	دالة	موافق
3	يحقق الاعتماد على المعلومات المحاسبية عند اتخاذ قرارات الإنفاق الرأسمالي فاعلية أكبر.	29.58	2	0.00	4.39	.584	4.00	دالة	موافق بشدة
4	يحقق الاعتماد على المعلومات المحاسبية عند اتخاذ قرارات الإنفاق الرأسمالي تكلفة أقل.	34.9	2	0.00	4.43	.546	4.00	دالة	موافق بشدة
5	يحقق الاعتماد على المعلومات المحاسبية	34.23	2	0.00	4.46	.550	4.00	دالة	موافق بشدة

								عند اتخاذ قرارات الإنفاق الرأسمالي جودة في الأداء.	
موافق بشدة	دالة	4.00	.560	4.38	0.00	2	33.78	من مزايا توفير المعلومات المحاسبية عند اتخاذ قرارات الإنفاق الرأسمالي التغير في نوعية مهارات متخذي القرارات.	6
موافق بشدة	دالة	5.00	.573	4.52	0.00	2	34.67	يؤدي توفير المعلومات المحاسبية عند اتخاذ قرارات الإنفاق الرأسمالي إلى إنشاء نظم متكاملة للمعلومات وترشيد عمليات اتخاذ القرارات.	7
موافق بشدة	دالة	5.00	.573	4.47	0.00	2	31.98	يؤدي استخدام المعلومات المحاسبية في اتخاذ قرارات الإنفاق الرأسمالي إلى تخفيض درجة المخاطرة فيها.	8
موافق بشدة	دالة	5.00	.594	4.46	0.00	2	29.58	إن استخدام المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الإنفاق الرأسمالي يؤثر على طبيعة ونوعية الأصول التي يتم الإنفاق عليها.	9
موافق بشدة	دالة	5.00	.570	4.56	0.00	2	38.28	يؤدي استخدام المعلومات المحاسبية إلى تحقيق درجة أعلى من التكامل والترابط بين قرارات الإنفاق الرأسمالي.	10
موافق بشدة	دالة	5.00	.606	4.61	0.00	2	46.83	إن استخدام المعلومات المحاسبية عند اتخاذ القرارات يوفر قدرات ومهارات كافية لتحقيق	11

								الغايات المنشودة من الإنفاق الرأسمالي بالشكل الأمثل.
موافق بشدة	دالة	5.00	.537	4.62	0.00	2	46.9	إن استخدام المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الإنفاق الرأسمالي يوفر مجموعة من الإجراءات الرقابية لضمان سلامة القرارات المتخذة.

المصدر: من واقع بيانات المسح الميداني.

من الجدول (1) نجد أن جميع العبارات؛ القيم الاحتمالية لها أقل من 0.05 وهي دالة إحصائياً أي توجد فروقات بين إجابات الباحثين؛ وبالنظر لقيم الأوساط الحسابية نجدتها أكبر من الوسط الفرضي (3) عليه أخذت آراء الباحثين القبول على عبارات الفرضية الأولى، عليه تم التحقق من صحة الفرضية الأولى (يدرك القائمون على إدارات مؤسسات القطاع الخاص في المملكة العربية السعودية دور المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الإنفاق الرأسمالي).

## جدول (2)

اختبار الفرضية الثانية (يستخدم القائمون على إدارات مؤسسات القطاع الخاص في المملكة العربية السعودية

المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الإنفاق الرأسمالي)

رقم العبارة	العبارة	قيمة مربع كاي	درجة الحرية	القيمة الاحتمالية	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوسيط	الاستنتاج	التفسير
1	يتم تقدير التكلفة الأولية للاستثمار عند اتخاذ قرار الإنفاق الرأسمالي.	37.98	2	0.00	4.53	.527	5.00	دالة	موافق بشدة
2	يتم التنبؤ بالتدفقات النقدية التشغيلية الداخلة عند اتخاذ قرار الإنفاق الرأسمالي.	47.43	2	0.00	4.14	.545	4.00	دالة	موافق
3	يتم التنبؤ بالتدفقات النقدية التشغيلية الخارجة عند اتخاذ قرار الإنفاق الرأسمالي.	30.63	2	0.00	4.31	.587	4.00	دالة	موافق بشدة
4	يتم تحديد صافي التدفقات النقدية للاستثمار عند	35.73	2	0.00	4.35	.553	4.00	دالة	موافق بشدة

								اتخاذ قرار الإنفاق الرأسمالي.	
موافق بشدة	دالة	5.00	.550	4.54	0.00	2	36.92	يتم تحديد الطريقة المستخدمة للمشروع الاستثماري عند اتخاذ قرار الإنفاق الرأسمالي.	5
موافق بشدة	دالة	5.00	.542	4.60	0.00	2	43.3	يتم تحديد معدل الخصم (تكلفة رأس المال) عند اتخاذ قرار الإنفاق الرأسمالي.	6
موافق بشدة	دالة	5.00	.551	4.50	0.00	2	34.9	يتم توفير المعلومات المحاسبية عند اتخاذ قرارات الإنفاق الرأسمالي بهدف التأكد من سلامة البديل الذي يتم اختياره.	7
موافق بشدة	دالة	5.00	.565	4.60	0.00	2	43.23	يتم دراسة المعلومات المحاسبية عند اتخاذ قرار الإنفاق الرأسمالي للتأكد من رشد البديل لقرار الإنفاق الرأسمالي المتخذ.	8
موافق بشدة	دالة	5.00	.502	4.66	0.00	2	52.83	يتم دراسة المعلومات المحاسبية للتأكد من قدرتها على المساهمة في اتخاذ قرار الإنفاق الرأسمالي الأكثر رشداً.	9
موافق بشدة	دالة	5.00	.482	4.71	0.00	2	62.73	يتم جمع معلومات عن صافي التدفقات النقدية عند اتخاذ قرار الإنفاق الرأسمالي.	10
موافق بشدة	دالة	5.00	.502	4.66	0.00	2	52.83	يتم تقييم أي قرار أنفاق رأسمالي قبل اتخاذه بطريقة أو أكثر من طرق تقييم المقترحات الاستثمارية.	11

المصدر: من واقع بيانات المسح الميداني.

من الجدول (2) نجد أن جميع العبارات القيمة الاحتمالية لها أقل من 0.05 وهي دالة إحصائياً أي توجد فروقات بين إجابات الباحثين؛ وبالنظر لقيم الأوساط الحسابية نجدها أكبر من الوسط الفرضي (3) عليه أخذت آراء الباحثين القبول على عبارات الفرضية الثانية، عليه تم التحقق من صحة الفرضية الثانية (يستخدم القائمون على إدارات مؤسسات القطاع الخاص في المملكة العربية السعودية المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الإنفاق الرأسمالي).

### جدول (3)

اختبار الفرضية الثالثة (توجد معوقات تحد من استخدام القائمين على إدارات مؤسسات القطاع الخاص في المملكة العربية السعودية للمعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الإنفاق الرأسمالي)

رقم العبارة	العبارة	قيمة مربع كاي	درجة الحرية	القيمة الاحتمالية	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوسيط	الاستنتاج	التفسير
1	يعد من محددات استخدام المعلومات المحاسبية عند اتخاذ قرارات الإنفاق الرأسمالي ارتفاع تكلفة الحصول على هذه البيانات.	33.03	2	0.00	4.50	.574	5.00	دالة	موافق بشدة
2	إن من معوقات الاهتمام باستخدام المعلومات المحاسبية عند اتخاذ قرارات الإنفاق الرأسمالي هو عدم توفير البيانات بالدقة والقدر المطلوب.	78.3	3	0.00	3.90	.608	4.00	دالة	موافق
3	إن عدم استخدام القائمين على إدارات مؤسسات القطاع الخاص السعودي للمعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الإنفاق الرأسمالي يعود إلى قلة الخبرة العملية.	61	3	0.00	4.15	.658	4.00	دالة	موافق
4	إن عدم استخدام القائمين على إدارات مؤسسات القطاع الخاص السعودي للمعلومات المحاسبية في ترشيد	68.5	3	0.00	4.44	.613	4.00	دالة	موافق بشدة

								قرارات الإنفاق الرأسمالي يعود إلى الأمور والمعلومات المحاسبية.	
موافق بشدة	دالة	5.00	.733	4.36	0.00	2	15.78	إن عدم استخدام القائمين على إدارات مؤسسات القطاع الخاص السعودي للمعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الإنفاق الرأسمالي يعود إلى بعد المؤهل الأكاديمي عن الجانب المحاسبي.	5
موافق بشدة	دالة	4.00	.635	4.34	0.00	2	22.23	إن عدم استخدام القائمين على إدارات مؤسسات القطاع الخاص السعودي للمعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الإنفاق الرأسمالي يعود إلى عدم اكتساب مهارات وظيفية للتعامل مع المعلومات المحاسبية.	6
موافق بشدة	دالة	5.00	.612	4.57	0.00	2	40.08	إن عدم استخدام القائمين على إدارات مؤسسات القطاع الخاص السعودي للمعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الإنفاق الرأسمالي يعود إلى عدم القناعة بوجوب توفير بيانات محاسبية.	7
موافق بشدة	دالة	5.00	.672	4.56	0.00	2	41.28	إن أحد أسباب عدم الاعتماد على المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الإنفاق الرأسمالي هو عدم الثقة المطلقة في البيانات وطرق إعدادها.	8



موافق بشدة	دالة	5.00	.729	4.48	0.00	3	64.9	أن عدم وجود رقابة على نتائج قرارات الإنفاق الرأسمالي دون الاعتماد على المعلومات المحاسبية يحد من استخدام هذه المعلومات.	9
---------------	------	------	------	------	------	---	------	---	---

المصدر: من واقع بيانات المسح الميداني.

من الجدول (3) نجد أن جميع العبارات القيمة الاحتمالية لها أقل من 0.05 وهي دالة إحصائياً أي توجد فروقات بين إجابات الباحثين، وبالنظر لقيم الأوساط الحسابية نجدها أكبر من الوسط الفرضي (3) عليه أخذت آراء الباحثين القبول على عبارات الفرضية الثالثة، عليه تم التحقق من صحة الفرضية الثالثة (توجد معوقات تحد من استخدام القائمين على إدارات مؤسسات القطاع الخاص في المملكة العربية السعودية للمعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الإنفاق الرأسمالي).

#### ثامناً: النتائج:

في ضوء التحليلات النظرية والعملية للدراسة والتي أجريت على عينة من مؤسسات القطاع الخاص بالمملكة العربية السعودية، والتي هدفت إلى تحديد أهمية استخدام المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الإنفاق الرأسمالي، وتحديد مدى استخدام إدارات المؤسسات للمعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الإنفاق الرأسمالي، والمعوقات التي تحد من مثل هذا الاستخدام، تم التوصل إلى النتائج التالية:

1- اتفقت المؤسسات على أهمية توفير المعلومات المحاسبية عند اتخاذ قرارات الإنفاق الرأسمالي، وهناك إجماع على أن اعتماد المؤسسة على تلك المعلومات يحقق فعالية أكبر للقرار، وأن المعلومات المحاسبية توفر معلومات ذات قدرة تنبؤية تساعد في صياغة ترشيد القرار، وأن استخدام المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الإنفاق الرأسمالي يوفر مجموعة من الإجراءات الرقابية لضمان سلامة القرارات المتخذة.

2- تستخدم مؤسسات القطاع الخاص في المملكة العربية السعودية المعلومات المحاسبية بشكل أمثل عند اتخاذ وتخطيط قرار الإنفاق الرأسمالي، والتأكد من سلامة البديل الذي تم اختياره ورشد القرار المالي المتخذ.

3- تواجه مؤسسات القطاع الخاص في المملكة العربية السعودية معوقات تؤدي إلى ضعف استخدام المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الإنفاق الرأسمالي، وهي حسب وجهة نظر أفراد العينة تتمثل في ارتفاع تكلفة الحصول على هذه المعلومات بالإضافة لضعف توفر المعلومات بالدقة والسرعة المطلوبة.

4- يؤدي توفير المعلومات المحاسبية عند اتخاذ قرارات الإنفاق الرأسمالي إلى إنشاء نظم متكاملة للمعلومات وترشيد عمليات اتخاذ القرارات.

5- يؤدي استخدام المعلومات المحاسبية إلى تحقيق درجة أعلى من التكامل والترابط بين قرارات الإنفاق الرأسمالي.

6- عدم استخدام القائمين على إدارات مؤسسات القطاع الخاص السعودي للمعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الإنفاق الرأسمالي يعود إلى قلة الخبرة العملية لدى متخذي القرار.

7- يجب التنبؤ بالتدفقات النقدية التشغيلية الخارجة عند اتخاذ قرار الإنفاق الرأسمالي.

8- يجب تحديد معدل الخصم (تكلفة رأس المال) عند اتخاذ قرار الإنفاق الرأسمالي.

9- يجب جمع معلومات عن صافي التدفقات النقدية عند اتخاذ قرار الإنفاق الرأسمالي.

10- توفير المعلومات المحاسبية واستخدامها عند الإنفاق الرأسمالي يعد أمراً ضرورياً.

### تاسعاً: التوصيات:

من خلال النتائج التي تم التوصل إليها يوصي الباحث بالآتي:

- 1/ تعزيز إدراك القائمين على إدارة مؤسسات القطاع الخاص السعودية وقناعتهم بأهمية استخدام المعلومات المحاسبية عند اتخاذ قرارات الإنفاق الرأسمالي، وتعريفهم بمزايا الاستخدام من حيث جعل هذه القرارات أكثر رشداً.
- 2/ تشجيع القائمين على إدارة مؤسسات القطاع الخاص السعودية لزيادة معارفهم بطبيعة المعلومات المحاسبية، وإيضاح أثرها على اتخاذ القرارات، وكيفية استخدامها لهذه الغاية.
- 3/ تحفيز القائمين على إدارة مؤسسات القطاع الخاص السعودية على الالتحاق بالدورات التدريبية التي من شأنها تعزيز معارفهم بالطرق والإجراءات المحاسبية وزيادة قناعتهم بأهمية استخدام المعلومات المحاسبية.
- 4/ توعية القائمين على إدارة مؤسسات القطاع الخاص السعودية بأهمية اشتراك المدراء الماليين في اتخاذ القرارات، والاستفادة من المعلومات المحاسبية كبيانات أساسية عند اتخاذ القرارات.
- 5/ تدعيم ثقافة استخدام المعلومات المحاسبية عند اتخاذ وتخطيط قرار الإنفاق الرأسمالي والتأكد من سلامة البديل الذي تم اختياره ورشد القرار المالي المتخذ لدى مؤسسات القطاع الخاص بالمملكة العربية السعودية.
- 6/ للتقليل من أثر المعوقات التي تحد من استخدام المعلومات المحاسبية في اتخاذ قرارات الإنفاق الرأسمالي لدى مؤسسات القطاع الخاص بالمملكة العربية السعودية نوصي بإتباع التوصيات التالية:
  - أ- العمل على توفير المعلومات المحاسبية بالدقة والسرعة المطلوبة بما يحقق معايير جودة المعلومات المحاسبية.
  - ب- إشراك موظفي الأقسام والإدارات في عملية اتخاذ قرارات الإنفاق الرأسمالي.
  - ج- الاهتمام بالرقابة على نتائج قرارات الإنفاق الرأسمالي بعد تنفيذ القرار.

### المراجع:

- أحمد حسين علي. (2008م). نظم المعلومات المحاسبية الإطار الفكري والنظم التطبيقية. الإسكندرية: الدار الجامعية.
- أحمد حلمي جمعة، عصام فهد العريبي، و زياد أحمد الزعبي. (2007م). نظم المعلومات المحاسبية مدخل تطبيقي معاصر. عمان: دار المناهج.
- أحمد خليل أحمد. (1991م). التكاليف في المجال الإداري. الإسكندرية: دار الجامعة المصرية.
- حسن علي مشرقي. (1997م). نظرية القرارات الإدارية. عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع.
- حسين بلعجوز. (2002م). نظم المعلومات المحاسبية ودوره في اتخاذ القرارات الإنتاجية. الإسكندرية: مؤسسة الثقافة الجامعية.
- دريد كامل شبيب. (2007م). مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة. عمان: دار المسيرة للنشر.
- كمال الدين مصطفى الدهراوي. (2002م). مدخل معاصر في نظم المعلومات المحاسبية. الإسكندرية: الدار الجامعية.
- هيئة السوق المالية. (2010م). الاستثمار في سوق الأسهم. الرياض.

### الاستبانة

الفرضية الأولى (يدرك القائمون على إدارات مؤسسات القطاع الخاص بالمملكة العربية السعودية دور المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الإنفاق الرأسمالي).

الرجاء وضع إشارة ( ✓ ) أمام الاختيار الذي يمثل وجهة نظرك لكل عبارة من العبارات التالية:-

م	1.1.1 العبارات	درجة الموافقة			
		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق بشدة
1	يعد توفير المعلومات المحاسبية واستخدامها عند الإنفاق الرأسمالي أمراً ضرورياً.				
2	في ضوء التطورات المتسارعة وتوفير البدائل المتعددة توفير معلومات محاسبية تساعد في اتخاذ قرارات الإنفاق الرأسمالي يعد أمراً حتمياً.				
3	يحقق الاعتماد على المعلومات المحاسبية عند اتخاذ قرارات الإنفاق الرأسمالي فاعلية أكبر.				
4	يحقق الاعتماد على المعلومات المحاسبية عند اتخاذ قرارات الإنفاق الرأسمالي تكلفة أقل.				
5	يحقق الاعتماد على المعلومات المحاسبية عند اتخاذ قرارات الإنفاق الرأسمالي جودة في الأداء.				
6	من مزايا توفير المعلومات المحاسبية عند اتخاذ قرارات الإنفاق الرأسمالي التغير في نوعية مهارات متخذي القرارات.				

					يؤدي توفير المعلومات المحاسبية عند اتخاذ قرارات الإنفاق الرأسمالي إلى إنشاء نظم متكاملة للمعلومات وترشيد عمليات اتخاذ القرارات.	7
					يؤدي استخدام المعلومات المحاسبية في اتخاذ قرارات الإنفاق الرأسمالي إلى تخفيض درجة المخاطرة فيها.	8
					إن استخدام المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الإنفاق الرأسمالي يؤثر على طبيعة ونوعية الأصول التي يتم الإنفاق عليها.	9
					يؤدي استخدام المعلومات المحاسبية إلى تحقيق درجة أعلى من التكامل والترابط بين قرارات الإنفاق الرأسمالي.	10
					إن استخدام المعلومات المحاسبية عند اتخاذ القرارات يوفر قدرات ومهارات كافية لتحقيق الغايات المنشودة من الإنفاق الرأسمالي بالشكل الأمثل.	11
					إن استخدام المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الإنفاق الرأسمالي يوفر مجموعة من الإجراءات الرقابية لضمان سلامة القرارات المتخذة.	12

الفرضية الثانية: ( يستخدم القائمون على إدارات مؤسسات القطاع الخاص في المملكة العربية السعودية المعلومات

المحاسبية في ترشيد قرارات الإنفاق الرأسمالي).

الرجاء وضع إشارة ( ✓ ) أمام الاختيار الذي يمثل وجهة نظرك لكل عبارة من العبارات التالية:-

م	1.1.2	العبارات	درجة الموافقة				
			موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1		يتم تقدير التكلفة الأولية للاستثمار عند اتخاذ قرار الإنفاق الرأسمالي.					
2		يتم التنبؤ بالتدفقات النقدية التشغيلية الداخلة عند اتخاذ قرار الإنفاق الرأسمالي.					
3		يتم التنبؤ بالتدفقات النقدية التشغيلية الخارجة عند اتخاذ قرار الإنفاق الرأسمالي.					
4		يتم تحديد صافي التدفقات النقدية للاستثمار عند اتخاذ قرار الإنفاق الرأسمالي.					
5		يتم تحديد الطريقة المستخدمة لتقييم المشروع الاستثماري عند اتخاذ قرار الإنفاق الرأسمالي.					
6		يتم تحديد معدل الخصم (تكلفة رأس المال) عند اتخاذ قرار الإنفاق الرأسمالي.					
7		يتم توفير المعلومات المحاسبية عند اتخاذ قرارات الإنفاق الرأسمالي بهدف التأكد من سلامة البديل الذي يتم اختياره.					

					8	يتم دراسة المعلومات المحاسبية عند اتخاذ قرار الإنفاق الرأسمالي للتأكد من رشد البديل لقرار الإنفاق الرأسمالي المتخذ.
					9	يتم دراسة المعلومات المحاسبية للتأكد من قدرتها على المساهمة في اتخاذ قرار الإنفاق الرأسمالي الأكثر رشداً.
					10	يتم جمع معلومات عن صافي التدفقات النقدية عند اتخاذ قرار الإنفاق الرأسمالي.
					11	يتم تقييم أي قرار أنفاق رأسمالي قبل اتخاذه بطريقة أو أكثر من طرق تقييم المقترحات الاستثمارية.

الفرضية الثالثة: (توجد معوقات تحد من استخدام القائمين على إدارات مؤسسات القطاع الخاص في المملكة العربية

السعودية للمعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الإنفاق الرأسمالي).

الرجاء وضع إشارة ( ✓ ) أمام الاختيار الذي يمثل وجهة نظرك لكل عبارة من العبارات التالية:-

م	1.1.3	العبارات	درجة الموافقة							
			موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة			
									1	يعد من محددات استخدام المعلومات المحاسبية عند اتخاذ قرارات الإنفاق الرأسمالي ارتفاع تكلفة الحصول على هذه البيانات.
									2	إن من معوقات الاهتمام باستخدام المعلومات المحاسبية عند اتخاذ قرارات الإنفاق الرأسمالي هو عدم توفير البيانات بالدقة والقدر المطلوب.
									3	إن عدم استخدام القائمين على إدارات مؤسسات القطاع الخاص السعودي للمعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الإنفاق الرأسمالي يعود إلى قلة الخبرة العملية.
									4	إن عدم استخدام القائمين على إدارات مؤسسات القطاع الخاص السعودي للمعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الإنفاق الرأسمالي يعود إلى الأمور والمعلومات المحاسبية.
									5	إن عدم استخدام القائمين على إدارات مؤسسات القطاع الخاص السعودي للمعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الإنفاق الرأسمالي يعود إلى بعد المؤهل الأكاديمي عن الجانب المحاسبي.
									6	إن عدم استخدام القائمين على إدارات مؤسسات القطاع الخاص السعودي للمعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الإنفاق الرأسمالي يعود إلى عدم اكتساب مهارات وظيفية للتعامل مع المعلومات المحاسبية.
									7	إن عدم استخدام القائمين على إدارات مؤسسات القطاع الخاص السعودي للمعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الإنفاق الرأسمالي يعود إلى عدم القناعة بوجود توفير بيانات محاسبية.

					إن أحد أسباب عدم الاعتماد على المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الإنفاق الرأسمالي هو عدم الثقة المطلقة في البيانات وطرق إعدادها.	8
					أن عدم وجود رقابة على نتائج قرارات الإنفاق الرأسمالي دون الاعتماد على المعلومات المحاسبية يحد من استخدام هذه المعلومات.	9

جميع الحقوق محفوظة © 2021، الدكتور/ السمانى عطا المنان عبد الرحيم محمد، المجلة الأكاديمية للأبحاث والنشر العلمي. (CC BY NC)